ينبغي سد الثغرات في أسس المحاسبة
الشركات، وحقوق الإنسان، والفقر
حقوق الإنسان = فقر أقل
منظمة العفو الدولية
© Kadir van Lohuizen
فلنطالب بالكرامة
فلنطالب بالكرامة
فلنطالب بالكرامة
فلنطالب بالكرامة
فلنطالب بالكرامة

أضفت العولمة على الشركات قوة ونفوذاً لم يسبق لهما مثيل، هذا إلى جانب توفير فرص التوظف وعائدات الاستثمار للملايين من البشر. ولكن، عندما تؤدي بعض أنشطة هذه الشركات إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وتدفع بالبشر إلى هوة الفقر المدقع، فإنه لا تتوفر في كثير من الأحيان سبل فعالة لمحاسبة الشركات أو لضمان إنصاف المضارين.

في عام 1995، انهار سد بالقرب من منجم للذهب تديره «شركة أوماي المحدودة لمناجم الذهب» (أوماي غولد ماينز) في غيانا، مما أدى إلى تلوث أحد الأنهار الرئيسية في البلاد وإلحاق أضرار بالغة بالتجمعات السكانية التي تعيش على ضفاف النهر. وقد رفع المتضررون عدة دعاوى قضائية سعياً للإنصاف، ومن بينها دعوى في كيبيك بكندا ضد «شركة كامبيور»، التي تملك أغلب الأسهم في الشركة التي تدير المنجم. إلا إن الدعوى رُفضت. وبالمثل، لم تسفر المساعي القانونية من أجل الإنصاف في غيانا عن أي نجاح.

وللشركات أثر هائل على حقوق الأفراد والمجتمعات، وهو أثر ايجابي في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، توفر الشركات الناجحة فرصاً للعمل والتوظف، كما تزيد من عائدات الدولة، ويمكن استخدام هذه العائدات لتمويل الخدمات الأساسية وغيرها من الأنشطة.

إلا إن بعض الشركات تُقدم على تقويض حقوق الإنسان أو انتهاكها، إما من خلال الافتقار إلى البصيرة والتخطيط السليم أو بسبب تصرفات متعمدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول تتنكر لالتزاماتها بحماية مواطنيها من انتهاكات حقوق الإنسان، وهناك دول أخرى لا تتورع هي نفسها عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك في إطار سعيها للاستئثار بالموارد ذات القيمة. أما المتضررون، فلا يجدون أمامهم سُبلاً تُذكر للإنصاف، وقد تبوء محاولاتهم لإقرار العدالة بالفشل بسبب الفساد أو المصالح الشخصية أو بسبب النظم القانونية التي لا تتسم بالفعالية.

ونتيجةً لذلك، تتهدد أسباب العيش في المجتمع أو تتحطم تماماً، مما يدفع بالسكان إلى هوة الفقر السحيقة. ففي بابوا غينيا الجديدة، على سبيل المثال، أسفرت الأنشطة التعدينية في منجم أوك تيدي للنحاس عن دفن ملايين الأطنان من النفايات الصناعية. وأدت هذه النفايات إلى تلويث الأنهار في البلاد، وإلحاق أضرار واسعة النطاق بالبيئة فضلاً عن الأضرار التي لحقت بسبل العيش للتجمعات السكانية التي تعيش على ضفاف النهر. واستطاعت الشركة الأسترالية البريطانية «بى إتش بيليتون»، وهى المالك الرئيسي لأغلب أسهم المنجم آنذاك، بيع حصتها في عام 2002 بموجب اتفاق أدى إلى إعفاء الشركة من أية مسؤولية قانونية عن الضرر.

وكما حدث في حالة منجم أوك تيدي، فكثيراً ما تُنفذ مشروعات دونما تقييم سليم للآثار المحتملة على حقوق الإنسان، بما في ذلك الآثار البيئية والاجتماعية. وقد يُهجر سكان مجتمعات بأكملها من أراضيهم قسراً، وقد تُدمر أو تُهدد موارد العيش التقليدية، بل وقد يلقى البعض مصرعهم، من جراء إفساد التربة وتلويث الماء والموارد.

وفي كثير من الأحيان، تُحرم المجتمعات المضارة من الحصول على معلومات بشأن أثر ممارسات الشركة أو يُستبعد أفرادها من المشاركة في القرارات التي تمس حياتهم، مما يفاقم من حدة الحرمان وانعدام الأمن. ويزداد الأمر سوءاً عند حدوث الانتهاكات نظراً لحرمان هذه المجتمعات من سبل إقرار العدالة، بالإضافة إلى عجز الحكومات أو إحجامها عن محاسبة الشركات عن أفعالها.

ومن شأن هذا كله أن يؤدي إلى استمرار الانتهاكات، وترسيخ دوامة الفقر، وزيادة العراقيل التي تعوق حق الأفراد في الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، وحقهم في التماس سبل العيش.

© Rachna Dhingra

صبيان يجمعان المياه في سندر ناغار، في بوبال بالهند، 2004. وقد دهنت الحكومة مضخة سحب المياه باللون الأحمر للدلالة على تلوث البئر من جراء كارثة بوبال.

العولمة: الفائزون والخاسرون

استفادت الشركات من العولمة الاقتصادية. وزادت سطوة الشركات ونفوذها من جراء تحرير التجارة، وفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية، وغيرها من حريات السوق التي تدعمها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات.

ومع ذلك، لا يوجد في المقابل عدد يُذكر من النظم الملزمة لهذه الشركات بما يكفل محاسبتها عن الآثار الناجمة عن أنشطتها. وفي الغالبية العظمى من الحالات، تُرتكب انتهاكات حقوق الإنسان التي تكون الشركات ضالعةً فيها مع بقائها بمنأى عن المساءلة أو العقاب، حيث تكون الدول عاجزةً أو عازفةً عن منع تلك الأفعال والمعاقبة عليها. ومن شأن طبيعة هذه الشركات ذات النفوذ والتي تتجاوز الحدود القومية، فضلاً عن التعقيدات القانونية المحيطة بممارساتها، أن تضع تحديات خاصة أمام محاسبة الشركات.

وتعاني البلدان النامية من آثار مدمرة بسبب ضعف القوانين المحلية وسوء تطبيقها، فضلاً عن الافتقار إلى آليات دولية فعالة للمساءلة، وتبني الشركات لمعايير مزدوجة. وعادة ما يكون هؤلاء الذين يعيشون في فقر هم أكثر من يعانون من عواقب الممارسات السيئة للشركات وما تقترفه من انتهاكات.

ويذهب كثير من خبراء الاقتصاد إلى القول بأن مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين، من البشر قد استطاعوا الخروج من دائرة الفقر كنتيجة مباشرة للعولمة، إلا إن الأثر الفعلي للعولمة في الحد من الفقر لازال موضع جدال. وقبل الأزمة الاقتصادية الحالية مباشرة، كانت هناك شواهد على تعميق هوة التفاوت. فعلى سبيل المثال، تزايد عدد من يعانون من الجوع المزمن منذ عام 1992. وبحلول نهاية عام 2008، كان أكثر من 963 مليون شخص يعانون من الجوع يومياً.

وقد بيَّنت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية مدى هشاشة أية مكاسب حققتها العولمة في القضاء على الفقر. إذ يشير تقرير البنك الدولي عن الفقر إلى أن 1.4 مليار نسمة في البلدان النامية، أي بمعدل فرد من كل أربعة أفراد على وجه الكرة

دراسة حالة: كارثة بوبال

قبل انتصاف ليلة 2 ديسمبر/كانون الأول 1984، تعرض نصف مليون شخص لغازات سامة عندما تطايرت آلاف الأطنان من الكيماويات السامة في الهواء من مصنع «يونيون كاربايد»، وهو أحد مصانع مبيدات الحشرات في بوبال بالهند. وانتظر مسؤولو المصنع عدة ساعات قبل إبلاغ السلطات بالكارثة.

وفي غضون عدة أيام توفي عدد يتراوح بين 7 آلاف و10 آلاف شخص. ولقي ما لا يقل عن 15 ألف شخص آخرين حتفهم في غضون السنوات العشرين التالية للكارثة، وذلك لأسباب متعلقة بها. وعانى أكثر من مئة ألف شخص من أمراض مزمنة تصيب المريض بالوهن ويصعب معها العلاج الناجع في كثير من الحالات.

وقد أُصيب المجتمع العالمي بصدمة من جراء كارثة بوبال، وأُثيرت أسئلة جوهرية حول مسؤولية الشركة والحكومة. ورغم ذلك، وبعد مرور ربع قرن على الكارثة، ورغم أن الشركة المعنية بالحدث أصبحت الآن جزءاً من «شركة داو للكيماويات»، فلا يزال كثير من ضحايا الكارثة في انتظار الحصول على تعويض مناسب. وقد تقاعست محاكم الولايات المتحدة الأمريكية والهند عن إقرار العدالة، ولم يتم بأي حال إجراء تحقيقات وافية ومستقلة.

دراسة حالة: النفط، والفقر، وحقوق الإنسان في دلتا النيجر

تمتلك دلتا النيجر في نيجيريا مخزوناً هائلاً من النفط، الذي يدر مليارات الدولارات كعائدات. ومع ذلك يعيش معظم سكان دلتا النيجر، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، في فقر مدقع. ويُعد هذا التناقض بين حدة الفقر في دلتا النيجر والثروات التي يدرها النفط فيها من الأمثلة الصارخة والمحيِّرة عن «لعنة الموارد».

فلم يسفر اكتشاف النفط في دلتا النيجر عن أية فوائد تُذكر للإقليم، بل ودفع بالكثيرين إلى هوة الفقر المدقع. وأدت الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، والتي ارتبطت باستخراج النفط، إلى تدمير سبل العيش التقليدية، وتلويث البيئة، والإضرار بصحة البشر، وساهمت في إشعال الصراعات.

ويواجه نشطاء المجتمع الذين يحتجون على هذا الوضع صنوفاً شتى من العنف. ففي مايو/أيار 1998، على سبيل المثال، قام نحو 120 شاباً من جماعة «إلاي» العرقية باحتلال منشآت «شركة شيفرون بارابي للنفط» للمطالبة بتعويضات مالية وتعويضات أخرى عن الأضرار البيئية التي لحقت بمصادر المياه ومناطق صيد الأسماك. وطلبت «شركة شيفرون» مساعدة قوات الأمن، وبعد ثلاثة أيام من بدء الاحتجاج حضر رئيس قطاع الأمن في الشركة بصحبة عدد من أفراد الشرطة والقوات البحرية إلى الموقع في طائرات مروحية. وأطلقت قوات الأمن النار فقتلت اثنين من المحتجين، وهما أروليكا إيروانبو وجولا أوغونغبي، كما أصابت عدداً آخر بجراح.

وقد حُرم سكان دلتا النيجر بشكل دائم من الحصول على معلومات عن الآثار الواقعة عليهم من جراء اكتشاف النفط وإنتاجه، كما شهدوا انتهاك حقوقهم الإنسانية على أيدي شركات النفط، ومُنعوا مراراً من سبل إقرار العدالة، حيث تتقاعس الحكومة عن إخضاع الشركات للمحاسبة.

الأرضية، يعيشون على أقل من دولار وربع الدولار يومياً. ومن المؤكد أن 100 مليون شخص آخرين على الأقل قد سقطوا في هوة الفقر نتيجة لأزمات الطعام والوقود والتمويل التي وقعت في عام 2008. وفي مستهل الأزمة الاقتصادية العالمية، يمكن أن نتوقع المزيد من الفقر والجوع، حيث انكمشت أسواق التصدير وتباطأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة القيود الاقتصادية التي فرضتها الدول الغنية ذاتها.

لعنة الموارد

تُعد كثير من أفقر دول العالم هي الأكثر ثراء في الموارد. فوفقاً لتصنيف البنك الدولي، تأتي 12 دولة من أكثر دول العالم ثراء بالمناجم، وست دول من أغنى دول العالم بالنفط، ضمن «البلدان المثقلة بالديون والفقيرة»، كما تُعد من بين أسوأ بلدان العالم من حيث مستويات المعيشة والصحة والتعليم.

ومن الممكن، كما أكدت كثير من الشركات في قطاع استخراج الموارد الطبيعية، أن يؤدي الاستثمار في استخراج الموارد الطبيعية إلى الإسهام بشكل ملموس في الحد من الفقر وفي التنمية المستدامة. لكن ما لا يمكن إنكاره أن استخراج الموارد الطبيعية على مدى عقود، وما أسفر عنه من عائدات مهولة، قد أدى في كثير من الأحيان إلى إشعال الصراعات وانتهاك حقوق الإنسان، وزيادة حدة الفقر، وتقويض أسس التنمية المستدامة.

إنكار حقوق الإنسان

قد تكون الشركات ضالعةً في انتهاكات شتى لحقوق الإنسان، بل وأحياناً ما تكون مسؤولة بشكل مباشر عن هذه الانتهاكات. والملاحظ أن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان تتزايد بشكل خاص في مجال عمليات استخراج الموارد الطبيعية مقارنةً بمعظم الصناعات الأخرى. وليس في هذا ما يدعو للدهشة، حيث تظهر آثار هذه العمليات على التربة ومصادر المياه. وقد يتم تهجير سكان مجتمعات بأكملها قسراً لإفساح المجال لأنشطة الاستخراج. كما أن التلوث أو الإسراف في استخدام الموارد المائية قد يقوِّض فرص المجتمعات المحلية في الحصول على مياه نظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تُعتبر العمليات الأمنية المشددة لحماية مواقع صناعة الاستخراج مشكلة متكررة، وكثيراً ما تحدث في بلدان تعاني بالفعل من نزاعات.

«تكمن جذور الأزمة الحالية في علاقة المؤسسات التجارية بحقوق الإنسان في ثغرة الحكم والإدارة التي أوجدتها العولمة. إن الحد من الثغرات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وصولاً إلى سدها في نهاية الأمر يُعد التحدي الأساسي لنا».

جون روجي، «الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية والمؤسسات التجارية الأخرى»، 2008

وفي كثير من الأحيان، تقوم الشركات، أما بصورة متعمدة أو نتيجة إغفال مبدأ الحرص الواجب، بإثارة الفرقة بين المجتمعات المحلية وتأليب جماعة ضد أخرى. وقد يؤدي وصول شركات ذات موارد جيدة تسعى للسيطرة على المجتمعات المحلية إلى تزايد العنف والصراع الاجتماعي، وخاصة عندما يشعر من أُبعدوا عن جني ثمار التنمية الاقتصادية أنهم لم يحصلوا على حصتهم العادلة. كما يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الشفافية

Reuters

بعض جماعات السكان الأصليين يحتجون على الأضرار البيئية المرتبطة بإنتاج النفط في إكوادور. وقد كُتب على اللافتة: «لن تتكرر مأساة تكساكو مرة أخرى!»

في مكافآت ومدفوعات العقود التي تبرمها مع سكان المجتمع المحلي إلى إشعال الصراعات داخل المجتمعات المحلية وبين بعضها البعض.

وبالمثل، فإن المفاوضات التي تتم مع الحكومة بشأن مشروعات بعينها لاستخراج الموارد الطبيعية لا تتسم بالشفافية في كثير من الأحيان. وكثيراً ما تُنفذ هذه المشروعات دون تشاور كاف مع المجتمعات المحلية. وهناك هوة واسعة بين الالتزام الشفوي الطنان بمبدأ «المشاركة» والواقع الفعلي، حيث تحجم الشركات في كثير من الأحيان عن إتاحة المعلومات المطلوبة للمجتمعات، وحتى إذا ما أتاحتها فإنها تكون عادة من قبيل الدعاية الجوفاء ليس إلا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثير من المجتمعات الفقيرة قد لا تعرف أن المعلومات متاحة أو قد يتعذر عليها قراءة تلك المعلومات.

النساء ـ خطر مزدوج

قد تعاني النساء من الإقصاء والإيذاء بسبب عمليات استخراج الموارد الطبيعية. ففي كثير من الأحيان، تُستبعد النساء عندما تسعى الشركات إلى الاتصال بالمجتمعات المحلية بشأن عمليات استخراج الموارد الطبيعية. وقد يؤدي تدفق العمال الذكور بأعداد كبيرة على المجتمعات المحلية الصغيرة إلى آثار اجتماعية، منها على سبيل المثال تزايد صنوف الإيذاء المادي، والعنف الجنسي، والأمراض التي تنتقل عن طريق العلاقات الجنسية، وغيرها من المشكلات الصحية، كما يضع في كثير من الأحيان أعباءً ضخمة على الخدمات الصحية المتاحة أو غيرها من الخدمات الاجتماعية.

السكان الأصليون ـ بدون رضاهم

قد يكون أثر عمليات الاستخراج ومشروعات التنمية مدمراً على سكان البلاد الأصليين. ويُعد الوضع الذي يواجهه سكان مقاطعة لوبيكون كري في غربي كندا من الأوضاع الشائعة في هذا الصدد. وتقع مقاطعة لوبيكون التقليدية في إقليم ألبرتا الثرى بالنفط ومخلفات الغاز، وهو المصدر الذي أدى إلى ازدهار اقتصاد الإقليم ازدهاراً فائقاً. وعندما بدأت الطفرة النفطية في ألبرتا في السبعينيات من القرن العشرين، كان سكان لوبيكون يعيشون بشكل كامل تقريباً على ما تنتجه أراضي المنطقة. وكان صيد الحيوانات يوفر لهم الاحتياجات الأساسية المتواضعة. وأدت مشاريع التنمية الهائلة في مجال النفط والغاز على أراضيهم إلى تناقص حاد في الحياة البرية فضلاً عن الإضرار بعمليات الصيد، واقتناص الحيوانات، وصيد الأسماك، وجمع محاصيل الغذاء والأعشاب الطبية. ومع انهيار الاقتصاد التقليدي، ارتفعت نسبة أهالي المنطقة الذين يعتمدون على المعونات الاجتماعية الاتحادية كمصدر أساسي للدخل من 10 بالمئة إلى 90 بالمئة في السنوات الأربع الأولى من تدفق النفط في المنطقة. وفي عام 2007، ذكر «مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالسكن الملائم» أن منطقة لوبيكون قد «أصبحت جرداء تماماً، وتم الاستيلاء على الأراضي، كما تعاني المنطقة من التلوث».

دراسة حالة: المكسيك

في مارس/آذار 1998، وفي أعقاب مخاوف من تناقص إمدادات المياه، أصدر بعض المزارعين المحليين في بلدتي سييرا دوبيتاتلان، وكويوكا دو كاتالان، بولاية غيوريرو بالمكسيك تقريراً ضد إحدى الشركات لاستغلال الموارد وشنوا حملة لوقف عمليات قطع الأشجار بصورة غير قانونية. واعتقل أفراد من الجيش المكسيكي اثنين من المزارعين وقاموا بتعذيبهما واتهموهما بأنهما من أفراد إحدى جماعات حرب العصابات. وأُدين المزارعان فيما بعد بتهم ملفقة تتمثل في زراعة المخدرات وحيازة أسلحة، وظلا في السجن أربع سنوات إلى أن أُطلق سراحهما بأمر من رئيس الجمهورية. كما تعرض نشطاء محليون آخرون، ممن كشفوا عن الآثار البيئية المترتبة على قطع الأشجار بصورة جائرة في المنطقة، للانتقام والسجن. ولم يُحاسب أي شخص عن هذه الجرائم.

الصورة أعلى الصفحة: منجم أوك تيدي للنحاس بالقرب من تابيوبيل في بابوا غينيا الجديدة. وقد أُلقيت ملايين الأطنان من مخلفات التعدين في أنهار البلاد، مما أدى إلى أضرار بيئية واسعة النطاق.

الصورة أعلاه: أحد أكواخ الصيد التي لم تعد مستخدمة في لوبيكون، يحجبه برميل نفط، 2008. وقد أدت مشاريع التنمية الواسعة في مجال النفط والغاز إلى تدمير أسلوب الحياة التقليدي في لوبيكون كري في غربي كندا.

صورة الغلاف: الغازات المحترقة المتصاعدة من استخراج النفط في دلتا النيجر، فبراير/شباط 2008. وقد دفعت صناعة النفط في دلتا النيجر بالكثيرين إلى هوة الفقر.

> من صميم مصلحة الشركات المتقدمة أن تعمل بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والنقابات فضلاً عن الشركات الأخرى من أجل تعزيز حقوق الإنسان في سياق الأنشطة الاقتصادية المعتادة.
>
> مبادرة قادة المؤسسات التجارية بشأن حقوق الإنسان

مبدأ القبول الحر، والمسبق، والواعي

يتطلب مبدأ القبول الحر، والمسبق، والواعي مشاركة سكان البلاد الأصليين في جميع مراحل عمليات اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ والتقييم لأي نشاط يؤثر على حقوقهم ومصالحهم. ولابد أن يتم الحصول على موافقتهم دون اللجوء إلى القسر والقهر.

وينبغي لعملية الحصول على الموافقة أن تتيح الوقت الكافي لجميع المعنيين من أجل التعرف على طبيعة العملية، والحصول على المعلومات، والمشاركة بشكل كامل في المناقشات، والتوصل إلى اتفاق. ولابد من إتاحة جميع المعلومات ذات الصلة للمجتمع. ولابد من الإعلان عن هذه الموافقة بوضوح، والبقاء على اتصال مع هياكل اتخاذ القرار في أوساط السكان الأصليين المعنيين.

ويرد مبدأ القبول الحر والمسبق والواعي في «اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة» و«إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية». كما يرد في وثائق أصدرتها «اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري» التابعة للأمم المتحدة.

الفقر والخصخصة

بدعوى الاكتفاء الاقتصادي، قامت بعض الدول بخصخصة كثير من الخدمات الحكومية بما ذلك الخدمات الجوهرية لإعمال حقوق الإنسان، مثل الحق في التعليم، والصحة، والحصول على المياه. وكثيراً ما أخفقت عملية الخصخصة في ضمان توفير هذه الخدمات دون تمييز. فعلى سبيل المثال، خلصت منظمة «معونة العمل» الدولية في عام 2004 إلى أن خصخصة إمداد المياه في مدينة دار السلام بتنزانيا حرمت المجتمعات الأكثر فقراً من إمدادات المياه كما أدت إلى رفع النفقات في المناطق التي تم توفير الخدمة فيها دون تحسين سبل الإمداد ونوعيتها.

وبالإضافة إلى ذلك، أضعفت بعض الدول بشكل متزايد من إشرافها على هذه الخدمات. وكان من شأن الحد من القواعد المنظمة، استناداً إلى مقولة مؤداها أن مقدمي الخدمة الخاصة رقباء على أنفسهم، أن يؤدي إلى خلق مناخ ألقى بأعبائه على من كانوا بالفعل مهمشين. وأصبح على سكان المجتمعات الفقيرة الذين يعيشون في مساكن عشوائية أن يدفعوا مبالغ أكبر للحصول على مياه «غير آمنة» تحملها عربات نقل على خلاف تلك المجتمعات المنعّمة التي تصل المياه النظيفة إلى منازلها مباشرة.

وفي غياب الحافز المادي، تحجم الشركات الساعية للربح عن تقديم الخدمة للمجتمعات ذات الدخل المنخفض، وهي بذلك قد تتبنى ممارسات مرهقة غير ملائمة وتنطوي على التمييز أو مفرطة التكاليف تجاه سكان هذه المجتمعات.

وعندما تلجأ الدول إلى خصخصة الخدمات، فليس لها أن تغفل عن التزاماتها باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. ولابد أن تراعى الدولة هذه الالتزامات بدقة في كل حالة تتصدى فيها لخصخصة المياه أو الأمن أو أية وظيفة أخرى من وظائف الدولة.

ويجب ألا تكون الخصخصة على حساب حقوق الإنسان، ويمكن أن يتحقق ذلك إذا ما تضمن كل عقد يتعلق بخدمة عامة إجراءات وقائية وافية تضمن قيام الشركات الخاصة بالعمل في حدود أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تخضع الشركات التي تؤدى خدمات لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان لرقابة دقيقة من الدول لضمان عدم لجوء هذه الشركات إلى التمييز ضد السكان الذين ليس في مقدورهم دفع تكاليف هذه الخدمات الرئيسية. وقبل كل شيء، يجب ألا تكون عقود تقديم الخدمة العامة سبيلاً لتمكين الدول للتنصل من التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

السعي لإقرار العدالة

في عام 2008، خلصت «اللجنة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء» المنبثقة عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» إلى أن حوالي ثلثي سكان العالم لا يمكنهم الوصول إلى سبل إقرار العدالة بشكل معقول. ومن شأن تقاعس الدول عن إقامة تشكيل نظم فعالة للعدالة والحفاظ عليها أن يؤدي إلى تقويض سيادة القانون وإلى انتهاك حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الحصول على إنصاف فعال.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2008، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة البروتوكول الاختياري الملحق «بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». ويعد هذا البروتوكول خطوة هائلة لأنه أرسى قواعد آلية دولية توفر سبيلاً لإنصاف من لا يستطيعون إقرار العدالة في بلدانهم.

مستقبل ينعم بالحماية

أتاحت العولمة الاقتصادية للشركات الوصول إلى مناطق جديدة غير مسبوقة، ووسعت من قدرتها على اجتياز الحدود القومية. إلا إن القواعد المنظمة للشركات من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك القواعد المنظمة للأنشطة العابرة للحدود القومية، لم تفلح في مجاراة هذه التطورات.

وينبغي وضع قواعد منظمة على نحو فعال لجميع الشركات من أجل الحيلولة دون السعي للربح على حساب حقوق الإنسان. ولكي تكون هذه القواعد فعالة، فمن الواجب أن تضمن إجراء تحقيقات ملائمة وفرض عقوبات وتوفير سبل الإنصاف من الأضرار.

© Alison Dilworth, Friends of the Earth

إلى اليسار: **ألسنة اللهب المتصاعدة من الغازات المحترقة في دلتا النيجر. المجتمعات المحلية لديها بواعث قلق جدية عن المخاطر الصحية المحتملة التي تتسبب بها هذه الغازات.**

فلنطالب بالكرامة

الإجراءات المطلوبة على وجه السرعة

- **وضع حد لإفلات الشركات من العقاب ـ سد الثغرات في أسس المساءلة**

يجب على الدول أن تعتمد أُطراً قانونية وسياسية أقوى على المستويين المحلي والدولي من أجل إخضاع الشركات للمحاسبة عند إقدامها على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكفل هذه الخطوات قدراً أكبر من إجراءات الفحص، وقواعد ملائمة لعمليات الشركات، وتعاوناً دولياً أكبر بين الدول لضمان محاسبة هذه الشركات.

- **ضمان سبل إقرار العدالة لجميع الأشخاص الذين انتهكت الشركات حقوقهم**

يجب أن تُتاح لجميع الذين تعرضوا لانتهاك حقوقهم الإنسانية على أيدي الشركات سبل إقرار العدالة والحصول على الإنصاف. وينبغي توفير سبل إقرار العدالة في الدولة الأصلية التي تنتمي إليها الشركة المعنية، كلما أمكن ذلك.

- **ضمان قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في القرارات التي تمس حياتها**

ينبغي على الدول والشركات أن تضمن حصول سكان المجتمعات المحلية والأفراد الذين يتأثرون بعمليات الشركات على معلومات كافية عن تلك العمليات. ويجب على الدول والشركات أن تضمن مشاركة المجتمعات المحلية والأفراد بشكل فعال في عمليات صنع القرار.

DEMANDDIGNITY.AMNESTY.ORG

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الانسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

حقوق الإنسان =
فقر أقل

منظمة العفو الدولية

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, United Kingdom
www.amnesty.org

مايو/أيار 2009 May
رقم الوثيقة
Index: ACT 35/006/2009